

معاهدة تجارة الأسلحة ودورها في تنظيم الأمن الدولي المعاصر

م. م. مروان محمد عبود

جامعة الأنبار - كلية العلوم السياسية

marwan.m.a@uoanbar.edu.iq

تاريخ الاستلام 2026/4/2 تاريخ القبول 2026/5/24 تاريخ النشر 2026/8/30

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إحاطة حول دور معاهدة تجارة الأسلحة في تنظيم الأمن الدولي المعاصر، وكذلك البحث في مدى قدرتها على الحدّ من التدفقات غير المشروعة للأسلحة التقليدية حول العالم، واستطلاع دورها في تنظيم الامن والسلم الدوليين، ومدى نجاحها في عمليات الحوكمة على صادرات الأسلحة التقليدية. وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية تقول بأنّ المعاهدة تمثل خطوة مهمة ومتقدمة نحو تعزيز الحوكمة العالمية في مجال الأمن والتسلح، إلا أن فعاليتها على أرض الواقع تبقى محدودة بفعل عوامل عديدة من ضمنها السيادة الوطنية من جانب وتباين مصالح الدول من جانب آخر لاسيما القوى الكبرى، ويضاف إلى ذلك لا يزال هناك عدداً من الدول لم تنضم إلى المعاهدة. من جانب آخر تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل معرفة مدى التزام الدول ببنود المعاهدة وتأثير ذلك على استقرار النظام الدولي. وتخلص الدراسة في النهاية إلى أن المعاهدة رغم أهميتها السياسية القانونية بوصفها أداة للحوكمة العالمية في مجال الأمن إلا إنها تواجه تحديات في التنفيذ فضلاً عن تباين سياسات ومصالح الدول مما يعيق من قدرتها على إحداث تحول حقيقي في بنية الأمن الدولي.

الكلمات المفتاحية: ضبط التسلح، معاهدة تجارة الاسلحة، الأمن الدولي، الأسلحة التقليدية، النزاعات المسلحة.

The Arms Trade Treaty and its Role in Regulating Contemporary International Security

Marwan Mohammed Abbood

University of Anbar- College of Political Science

Abstract:

This study aims to provide an overview of the Arms Trade Treaty's role in regulating contemporary international security, as well as to examine its ability to curb the illicit flow of conventional weapons worldwide, explore its

role in regulating international peace and security, and assess its success in governing conventional arms exports. The study begins with the fundamental premise that the treaty represents a significant and progressive step towards strengthening global governance in the field of security and armaments. However, its effectiveness on the ground remains limited by several factors, including national sovereignty on the one hand, and the divergent interests of states, particularly major powers, on the other. Furthermore, a number of states have yet to join the treaty. The study employs a descriptive-analytical approach to determine the extent of states' compliance with the treaty's provisions and the impact of this compliance on the stability of the international system. Ultimately, the study concludes that despite its political and legal importance as an instrument for global security governance, the treaty faces implementation challenges, in addition to the divergent policies and interests of states, which hinder its ability to bring about a genuine transformation in the structure of international security.

Keywords: Arms Control, Arms Trade Treaty, International Security, Conventional Weapons, Armed Conflicts.

المقدمة:

لقد حدثت تحولات عِدّة في النظام الدولي في العقود الأخيرة لا سيما في مجال الأمن، والتي ظهرت نتيجة ظهور التهديدات الأمنية والنزاعات المسلحة في مناطق مختلفة من العالم. وهذه النزاعات شملت أبعاداً سياسية واقتصادية وأمنية أثرت بشكل كبير على طبيعة النزاعات سواء بين الدول أو حتى على النزاعات الداخلية وغير التقليدية. وهنا برزت تجارة الأسلحة التقليدية بوصفها أحد العوامل المهمة والحاسمة في تأجيج النزاعات واستمرارها، سواء عبر القنوات الرسمية أو من خلال الأسواق غير المشروعة، الأمر الذي أدى إلى زيادة وتيرة الأزمات الإنسانية فضلاً عن زيادة مستويات العنف والتدمير وعدم الاستقرار في العديد من مناطق العالم.

ومع عدم وجود نطاق للحوكمة العالمية شاملة وملزمة تنظم عملية تجارة الاسلحة لفترة طويلة، تصاعدت الدعوات داخل المجتمع الدولي لوضع آلية قانونية قادرة على ضبط تدفقات الأسلحة وربطها بمعايير وأطر قانونية حقيقية وواضحة تتعلق باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. نتج عن هذا الطموح بمعاهدة تجارة الأسلحة عام 2013، والتي دخلت حيز النفاذ في عام 2014، لتكون

أول معاهدة دولية ملزمة تهدف إلى تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية والعمل على تنظيم استخدامها في النزاعات غير المشروعة.

لقد كانت هذه المعاهدة تحولاً مهماً في مقاربة المجتمع الدولي لقضايا الأمن والتسلح من خلال إدماج مفهوم الحوكمة في تجارة الأسلحة الذي يعتبر مجال مهم يرتبط بشكل وثيق بسيادة الدول ومصالحها الاستراتيجية. حيث لم تعد مسألة تجارة الأسلحة شأنًا سياديًا خالصاً، بل أصبحت جزءاً من منظومة تعاونية ذات بُعد دولي تسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن القومي والمسؤوليات الدولية في حماية السلم والأمن الدوليين. بالرغم من ذلك فإن هذه المعاهدة لا زالت محل نقاش، لا سيما في ظل واقع دولي وهو استمرار النزاعات المسلحة، واختلاف مستويات التزام الدول بينها بشكل حقيقي، يُضاف إلى ذلك اعتبارات القوة والمصلحة الخاصة بالدول وبالأخص الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للسلاح. وهنا تظهر أهمية هذه الدراسة في تحليل دور المعاهدة في تنظيم الأمن الدولي المعاصر ومعرفة حدود فاعليتها في ظل التحديات السياسية والقانونية التي تواجهها.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة في التساؤل المركزي التالي وهو "إلى أي مدى أسهمت معاهدة تجارة الأسلحة في تنظيم الأمن الدولي المعاصر والحدّ أو التقليل من التدفقات غير المشروعة للأسلحة؟" ويتفرع عن هذا التساؤل ثلاث تساؤلات فرعية وهي:

١- ما هي طبيعة الدور الذي تقوم به المعاهدة في إطار الحوكمة الأمنية للتسلح حول العالم؟

٢- ما هو نطاق وحدود وفاعلية المعاهدة في ظل تعارض مصالح الوطنية للدول؟

٣- ما هي أبرز التحديات في الوقت الحالي التي تواجه تنفيذ المعاهدة على الصعيد الدولي؟

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية هذه الدراسة بالقول "أن معاهدة تجارة الأسلحة تمثل أداة مهمة لتنظيم الأمن الدولي، إلا أن فعاليتها تظل محدودة بسبب اعتبارات السيادة الوطنية وتباين مصالح الداخلية للدول وبشكل واضح القوى الكبرى، وكذلك عدم انضمام جميع الدول إليها".

الدراسات السابقة:

1- Andrea Edoardo Varisco, Giovanna Maletta, Lucile Robin, Taking Stock of the Arms Trade Treaty: Achievements, Challenges and Ways Forward - 2021.

تناول الباحثون من خلال هذه الدراسة تقييماً واضحاً لمعاهدة تجارة الأسلحة بعد عدة سنوات على دخولها حيّز النفاذ، حيث ركزوا على جوانب عدة منها مدى نجاحها في تحقيق أهدافها التي انبثقت منها وكذلك عملية وضع المعايير الدولية الموحدة لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية والحد من الاتجار غير المشروع بها. يضاف إلى ذلك تناولت هذه الدراسة الاضافات الإيجابية للمعاهدة على سبيل المثال، تعزيز الشفافية والتعاون الدولي، وتطوير أنظمة الرقابة الوطنية لدى الدول. من جانب آخر تمّ تناول التحديات ومنها ضعف التزام بعض الدول بالأخص القوى الكبرى، وعدم انضمام عدد من الفاعلين الرئيسيين في تجارة السلاح واخيراً التباين في تطبيق أحكام المعاهدة بين الدول.

2- Tobias Vestner, Prohibitions and Export Assessment: Tracking Implementation of the Arms Trade Treaty - 2019.

ركزت هذه الدراسة على الجانب العملي لمعاهدة تجارة الأسلحة، عن طريق تحليل كيفية تنفيذ الدول لالتزاماتها القانونية لا سيما تلك المتعلقة بالمادتين (6) و(7) الخاصة بحظر نقل الأسلحة وتقييم مخاطر تصديرها. أوضح الباحث أن المعاهدة تقوم على نظام قانوني يعتمد على إلزام الدول بإجراء تقييم مسبق لتأثير صادرات الأسلحة على السلم والأمن الدوليين، وعلى امكانية استخدامها في انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو حقوق الإنسان أو في أنشطة إرهابية أو إجرامية.

3- رحمانى مهدي، مساهمة معاهدة تجارة الأسلحة في تعزيز السلم والأمن الدولي - 2022.

تناول الباحث في هذه الدراسة الدور الذي تقوم به معاهدة تجارة الأسلحة في تعزيز السلم والأمن الدولي بواسطة تنظيم عمليات نقل الأسلحة التقليدية، وكذلك الضوابط القانونية للحد من انتشارها غير المشروع. وقد أوضحت الدراسة بأن انتشار الأسلحة دون رقابة واضحة يصبح من أبرز العوامل التي تسهم في تأجيج النزاعات المسلحة الداخلية والدولية، وتعزيز نشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. كما بيّن الباحث أن المعاهدة جاءت استجابة لهذه التحديات، من خلال فرض التزامات على الدول تتعلق بضبط عمليات التصدير والاستيراد ومنع وصول الأسلحة إلى جهات غير مشروعة.

تظهر هذه الدراسة ما هو الدور الخاص بمعاهدة تجارة الأسلحة في تنظيم الأمن الدولي، عن طريق التعشيق بين نصوصها القانونية وتطبيقها في الواقع. كما تبين دورها في تعزيز الاستقرار الدولي مع الإشارة إلى أبرز التحديات التي تعيق فعاليتها فضلاً عن حدود تأثيرها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها أحد الموضوعات الحيوية في مجال العلاقات الدولية، والمتمثل في تجارة الأسلحة وآليات حوكمتها وتنظيمها من خلال معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013، لما لهذه التجارة من تأثير مباشر في تشكيل بيئة الأمن الدولي المعاصر.

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل معاهدة تجارة الأسلحة بوصفها إطاراً قانونياً دولياً لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية، وبيان دورها في تعزيز وتنظيم الأمن الدولي المعاصر. كذلك تسعى الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية آلياتها في هذا الجانب، واخيراً الوقوف على التحديات التي تواجه عملها وتأثيرها في تحقيق السلم والاستقرار الدولي.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه النطاق المنهجي الأكثر ملائمة للدراسة، وذلك عن طريق من تحليل مضامين ومنطلقات معاهدة تجارة الأسلحة، فضلاً عن الخوض فب أهدافها وطرق عملها وصولاً إلى معرفة طبيعة عملها في إطار الأمن الدولي المعاصر في ضوء الأدبيات النظرية المرتبطة بالحوكمة العالمية والأمن الدولي.

هيكلية الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاث مباحث.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمعاهدة تجارة الأسلحة.

المبحث الثاني: معاهدة تجارة الأسلحة ودورها في تنظيم الأمن الدولي.

المبحث الثالث: تحديات تنفيذ المعاهدة وحدود فعاليتها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمعاهدة تجارة الأسلحة

تعرف المعاهدة من بأنها عبارة "اتفاق معقود بين اشخاص القانون الدولي أي بين أعضاء الأسرة الدولية"⁽¹⁾. ويختلف أغراض المعاهدات فالبعض منها يعمل على ترسيخ قواعد أساسية للتعاون الدولي، على سبيل المثال ميثاق الأمم المتحدة، بينما يهدف البعض الآخر إلى العمل على تنظيم التفاعلات الدولية كمعاهدات التجارة، أو تنسيق العمل الجماعي لمواجهة تحديات مشتركة مثل اتفاقية باريس للمناخ لعام 2015⁽²⁾. وفي مجال الحد من التسلح ونزع السلاح، يمكن تصنيف المعاهدات إلى نوعين رئيسيين هما معاهدات حظر الأسلحة، والتي يكون هدفها إلى منع استخدام أسلحة معينة أو نزع الشرعية عنها مثل اتفاقية الألغام المضادة للأفراد لعام 1997، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية لعام 2017، ومعاهدات تنظيم تسعى إلى ضبط استخدام الأسلحة مثل اتفاقية الأسلحة التقليدية لعام 1981⁽³⁾.

أما معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013 فإنها تعد من اهم الاتفاقيات الدولية الملزمة بشكل قانوني والتي تهدف لإرساء معايير لتنظيم التجارة الدولية في مجال الأسلحة التقليدية ومنع نقلها غير المشروع⁽⁴⁾. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة معاهدة تجارة الأسلحة في 2 أبريل/نيسان 2013، بأغلبية 154 صوتاً مقابل 3 أصوات معارضة، وامتناع 23 دولة عن التصويت، وفتح باب التوقيع على المعاهدة في 3 يونيو/حزيران 2013، ودخلت حيز النفاذ في 24 ديسمبر/كانون الأول 2014⁽⁵⁾، بعد تصديق 50 دولة عليها أو قبولها أو الموافقة عليها⁽⁶⁾. في الوقت الحالي يبلغ عدد الدول الأطراف في المعاهدة 118 دولة، يضاف إليها 25 دولة وقعت على المعاهدة في انتظار الانضمام، 52 دولة ليست طرفاً في المعاهدة⁽⁷⁾. وقد ساعدت الحملات التي قامت بها منظمات المجتمع المدني والتي كانت مقتنعة بأن غياب المعايير والقواعد في تجارة الأسلحة يؤدي إلى انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان⁽⁸⁾.

وعندما تمّ الإعلان عن المعاهدة اثار العديد من التساؤلات وأول هذه التساؤلات هو العنوان بحدّ ذاته إذ يشير عنوان المعاهدة إلى مفهوم (الأسلحة) بشكل عام بدلاً من مفهوم (الأسلحة التقليدية) الأضيق نطاقاً والذي تعنى به المعاهدة، فضلاً عن الإشارة إلى مفهوم (التجارة) بدلاً من مفهوم (النقل) الذي قد يكون أوسع نطاقاً. إذ تُعرّف التجارة بشكل عام بأنها عملية شراء وبيع السلع والخدمات، بينما

يشمل النقل الذي يستخدم عادةً في معاهدات نزع السلاح⁽⁹⁾. وهذا يعني إن المعاهدة تشمل أنشطة التجارة الدولية عمليات التصدير، والاستيراد والمرور العابر، وإعادة الشحن والسمسرة المشار إليها فيما يلي بمفهوم (النقل)، ولا تنطبق هذه المعاهدة على قيام دولة طرف أو أي جهة تتصرف باسمها بنقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي لاستخدامها الخاص شريطة أن تظل هذه الأسلحة التقليدية تحت ملكية تلك الدولة الطرف⁽¹⁰⁾.

لا تُعدّ معاهدة تجارة الأسلحة معاهدة لنزع السلاح مخصصة، بسبب عدم حضرها لأي نوع من الأسلحة، وهي ليست معاهدة للحدّ من التسلح لعدم وضعها قيوداً على كميات أو أنواع الأسلحة التي يمكن للدول حيازتها أو الاتجار بها⁽¹¹⁾، بل القصد منها هو وضع معايير دولية موحدة لتنظيم التجارة الدولية للأسلحة التقليدية⁽¹²⁾، والذي تلتزم الدول الأطراف من خلالها بتنظيم لوائحها الداخلية وإدماج معايير محددة في عمليات الترخيص وهي تختلف عن ترتيبات مراقبة الصادرات التقليدية مثل (مجموعة أستراليا) أو (اتفاقية فاسينار) بكونها تضم عدداً كبيراً من الدول التي لا تنتج أو تصدر الأسلحة⁽¹³⁾. وجاءت المعاهدة من أربع سياقات تاريخية أولها الجهود الدولية المبكرة لتنظيم تجارة الأسلحة مثل اتفاقية عام 1925 في نطاق عصبة الأمم التي لم تدخل حيز التنفيذ، وثانياً الصكوك متعددة الأطراف التي هدفت إلى حظر أو تنظيم فئات معينة من الأسلحة، كالألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والأسلحة الصغيرة والخفيفة، وثالثاً الأطر الإقليمية الملزمة قانوناً للسيطرة على هذه الأسلحة، خاصة في الأمريكيتين وبعض مناطق أفريقيا، أما السياق الرابع فيتمثل في تطوير أنظمة مراقبة الصادرات، مثل الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي و(اتفاقية فاسينار)⁽¹⁴⁾.

أما من حيث مفهوم الأسلحة التي تشملها المعاهدة (النطاق) فهي تشمل كل من دبابات القتال، المركبات المدرعة، منظومة المدفعية ذات العيارات الكبيرة، الطائرات المقاتلة، طائرات الهليكوبتر الهجومية، السفن الحربية، القذائف وأجهزة إطلاق القذائف، الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة⁽¹⁵⁾. وتقوم كل دولة طرف بإنشاء وتعهد نظام مراقبة وطني لتنظيم أعمال تصدير الذخائر التي يتم إطلاقها أو إيصالها باستخدام الأسلحة التقليدية المنصوص عليها أعلاه⁽¹⁶⁾. ونشير هنا إلى أن الأسلحة الصغيرة والخفيفة هي الأسلحة التي توصف بأنها سهلة الاختفاء والتنقل والصنع، وهي تعد من بين الأدوات رخيصة الثمن وسهلة المنال للمشاركة في الصراع المسلح، الجريمة، وغير ذلك وهي أداة خطيرة لتهديد للسلم والأمن الدوليين⁽¹⁷⁾.

المبحث الثاني: معاهدة تجارة الأسلحة ودورها في تنظيم الأمن الدولي

ليس من الصعوبة العثور على العلاقة بين تجارة الأسلحة التقليدية والأمن الإنساني لا سيما اذا كانت تجارة الأسلحة يمكن أن تقود الى وصول الأخيرة الى كيانات غير مشروعة⁽¹⁸⁾، لذلك لا يمكن اغفال دور المعاهدة باعتبارها وسيلة لحوكمة تجارة الاسلحة في تعزيز الأمن الدولي، إذ تمثل حوكمة تجارة السلاح أحد الأبعاد التنظيمية المرتبطة بالأمن الدولي، إذ تركز على وضع القواعد والإجراءات القانونية الخاصة بتنظيم نقل وتصدير واستيراد الأسلحة التقليدية والحدّ من انتقالها غير المشروع بين الدول بشكل رسمي وواضح. كما تمثل المعاهدة توجهاً لنمط الليبرالية الجديدة الذي اصبح منتشراً في العصر الحديث في مستويات متعددة من النظام الدولي الحالي، والذي يعتمد بشكل واضح على المؤسسات الدولية ووسائل الحوكمة العالمية عن طريق تحقيق التعاون الدولي المرغوب فيه دولياً سواء بين الفاعلين من الدول والفاعلين من غير الدول⁽¹⁹⁾.

وبالعودة الى نشوء هذه الرغبة دولياً فقد سعى المجتمع الدولي لترسيخ فكرة التعاون الدولي وبناء الثقة في العلاقات الدولية هو أحد الأسباب وراء حوكمة الأنشطة المتعلقة بالأسلحة، وقد بدأ ذلك مع قرار الجمعية العامة رقم 2205 في عام 1973 حول تعاون الدول النووية الذي يعد سبباً في صون السلم العالمي⁽²⁰⁾. ومع التطور الكبير في مجال الأسلحة لا سيما التقليدية وزيادة قدرتها التدميرية وتهديدها للأمن والسلم الدوليين كان لابد من وجود معاهدة تجارة الأسلحة.

كان هدف المعاهدة منذُ البداية هو وضع معايير دولية مشتركة لتنظيم أو تحسين تنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية، فضلاً عن منع واستئصال التجارة غير المشروعة بالأسلحة ومنع تحويلها، كما هدفت إلى المساهمة في السلام والأمن والاستقرار الدولي والإقليمي والحدّ من المعاناة الإنسانية، فضلاً عن ذلك عملها على تعزيز التعاون والشفافية والعمل المسؤول من جانب الدول الأطراف وبالتالي بناء الثقة الدولية في مجال تنظيم تجارة الاسلحة⁽²¹⁾.

وفي ظل تزايد مخاطر الانتشار غير المنضبط للأسلحة التقليدية، برزت الحاجة إلى أطر قانونية دولية تنظم هذا المجال بما يعزز الأمن الدولي، من خلال ضبط حركة الأسلحة والحد من استخدامها في النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان. وهو ما جعل معاهدة تجارة الأسلحة تؤكد على أهمية المساعدة الدولية كأداة لدعم تنفيذ أحكامها وتعزيز الأمن الدولي، إذ تتيح للدول طلب المساعدة أو تقديم الدعم

في مجالات بناء القدرات التشريعية والقانونية والمؤسسية، وتعزيز أنظمة الرقابة على نقل الأسلحة، وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى. كما تسمح بتقديم هذه المساعدة عبر قنوات متعددة، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، إضافة إلى إنشاء صندوق استثماري لدعم الدول المحتاجة، بما يسهم في تقليص الفجوات بين الدول وتعزيز الامتثال الجماعي للمعاهدة⁽²²⁾. وتشير معاهدة تجارة الأسلحة إلى المساعدة دون تفصيل دقيق لمضامينها، إلا أن الممارسة توضح أن المساعدة القانونية تشمل تطوير وتعديل التشريعات المرتبطة بنقل الأسلحة وما يتصل بها من قوانين كالجمارك والعقوبات، بينما يركز بناء القدرات المؤسسية على تحسين التنسيق والإجراءات بين الجهات الحكومية المختلفة. أما المساعدة التقنية فتتمثل أساساً في تدريب الجهات المختصة وتعزيز كفاءتها التشغيلية⁽²³⁾.

ويُعد تعزيز الأمن الدولي أحد الأهداف المركزية في معاهدة تجارة الأسلحة، إذ تسعى إلى الحد من المخاطر المرتبطة بالانتشار غير المنضبط للأسلحة التقليدية، بما ينعكس إيجاباً على الاستقرار العالمي. وفي هذا المجال تنص المعاهدة في المادة (1) على هدفها الأساسي وهو المساهمة في السلم والأمن والاستقرار الدوليين والإقليميين⁽²⁴⁾. يعكس هذا التركيز نهجاً أصيلاً نحو ربط تنظيم تجارة الأسلحة بمنظومة الأمن الدولي، إذ لا يقتصر دور المعاهدة على الجانب التنظيمي أو القانوني فحسب، بل يتجاوز ذلك ليؤسس لإطار وقائي يحد من مصادر التهديد التي تقوض الاستقرار العالمي. فالإشارة إلى (السلم والأمن والاستقرار الدوليين والإقليميين) تعكس تركيزاً واضحاً بأن انتشار الأسلحة دون ضوابط مسبقة يساعد على تأجيج النزاعات وتطورها، كما يضعف من قدرة الدول على الحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي. كما يظهر من هذا الهدف أن المعاهدة تسعى إلى معالجة حقيقية لجذور التهديدات الأمنية من خلال التحكم في تدفق وانتشار الأسلحة وهو ما يقلل من فرص وإمكانية وصولها إلى جهات غير شرعية، فضلاً عن تعزيز الثقة والتعاون بين الدول في نطاق النظام الدولي.

وتكشف المادة (7) من معاهدة تجارة الأسلحة عن اهتمام واضح ومباشر بالأمن الدولي، إذ تجعل من تقييم تأثير صادرات السلاح على السلم والاستقرار الدولي شرطاً مهماً للسماح. فالمعاهدة لا تكتفي بتنظيم التجارة بل تنطلق إلى ربطها بمنظومة أوسع من الاعتبارات الأمنية والإنسانية والقانونية، من خلال إلزام الدول بتقدير مخاطر استخدام الأسلحة في النزاعات أو الإرهاب أو انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وهنا تتحول تجارة الأسلحة من نشاط يخضع لسيادة الدول إلى معيار يخضع بشكل

مباشر لمعايير الأمن الدولي وهو ما يعطي انطباعاً على تحوله إلى نهجاً دولياً بأن تدفق الأسلحة غير المنضبطة يمثل أحد أبرز تهديدات الاستقرار الدولي⁽²⁵⁾.

إن سعي معاهدة تجارة الأسلحة إلى حوكمة التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية والعمل على إيقاف تدفقها غير المشروع يعكس إدراك المجتمع الدولي لخطورة الانتشار غير المنضبط للسلاح على الأمن الدولي. فالنظام الدول بمراقبة نقل الأسلحة ومنع تحويل وجهتها لا يهدف فقط إلى ضبط التجارة، بل يسهم في الحد من تأجيج النزاعات المسلحة وتقليص قدرة الجماعات الإرهابية والعصابات المسلحة على الوصول إلى مصادر القوة. وأخيراً أن حظر وصول الأسلحة إلى منتهكي حقوق الإنسان يعزز من حماية المدنيين ويحد من الانتهاكات الجسيمة، وهو ما يشكل أحد مرتكزات الأمن الدولي المعاصر، وهنا تمثل المعاهدة أداة قانونية دولية تسعى إلى تحقيق بيئة مستقرة، من خلال الربط بين ضبط تجارة السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين⁽²⁶⁾.

المبحث الثالث: تحديات تنفيذ المعاهدة وحدود فعاليتها

تواجه المعاهدة مجموعة من التحديات التي تعيق فاعليتها في مجال تعزيز فاعليتها لتحقيق متطلبات الأمن الدولي، من أبرز هذه التحديات هو تفسير المقصود ببعض مواد المعاهدة لا سيما المادتان (6) و(7) من معاهدة تجارة الأسلحة صعوبات في التفسير تؤثر على التطبيق. ففي المادة (6)، تكمن المشكلة في تحديد مستوى (المعرفة)، هل هي معرفة فعلية بوقوع الجرائم أم معرفة ضمنية بأنها قد تحدث، أما المادة (7) فتتضمن مصطلحات غير محددة مثل (السلم والأمن) و(الانتهاكات الجسيمة) مما يمنح الدول هامشاً واسعاً في التقدير، ويُعد مفهوم (الخطر المهيمن) الأكثر جدلاً بسبب اختلاف تفسيره بين الدول، كما أن مفاهيم العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء والأطفال غير معرفة قانونياً بشكل دقيق⁽²⁷⁾.

كما يبرز تحدي الانتشار والتوقيع للمعاهدة وخاصة فيما يخص الدول الرئيسية المستوردة والمصنعة للأسلحة مثل الهند، والصين، وباكستان، وإندونيسيا، يقوض فعالية المعاهدة وجديتها في القارة الآسيوية، تُعد منطقة آسيا وأوقيانوسيا ثاني أكبر منطقة مستوردة للأسلحة بعد الشرق الأوسط، وهي تعمل على تطوير إمكاناتها التصديرية للأسلحة، حيث تدعم الهند والصين هذا السوق المحلي لتصدير الأسلحة وتشجعانه، لم تُحقق معاهدة تجارة الأسلحة أي نجاح يُذكر في المنطقة⁽²⁸⁾. أما

منطقة الشرق الأوسط فلا تزال دول عديدة لم تنظم مثل العراق، ومصر، وايران، الأردن، الكويت، قطر، عمان، المملكة العربية السعودية، سوريا، اليمن⁽²⁹⁾.

يضاف إلى ذلك أن بعض أكبر الدول المصدرة للأسلحة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لم تصادق على المعاهدة، فقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية على المعاهدة في سبتمبر 2013، إلا أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أبلغ الأمم المتحدة في عام 2019 بأنه دولته لا تنوي أن تصبح دولة طرفاً في المعاهدة، وبالتالي لا تترتب عليهم أي التزامات قانونية مستقبلية ناتجة عن هذا التوقيع⁽³⁰⁾. جدير بالذكر بأن دولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لديها مصالحها الاقتصادية الخاصة فهي تعتمد بشكل كبير على العوائد المالية من صادرات الأسلحة، لذلك من مصلحتها عدم الانضمام.

تُعدّ التحديات التي تواجه عمليات ومنتديات (اجتماعات الدول الأطراف) معاهدة تجارة الأسلحة مرتبطة بصعوبة الانتقال من المشاركة الدبلوماسية إلى المشاركة التقنية وهو مسعى معقد، وقد اعتمد المفاوضون في الأصل على الأسلوب الدبلوماسي للتوصل إلى اتفاق عام، إلا أنه يتعين عليهم في مرحلة التنفيذ مقاومة النزعة الطبيعية للدبلوماسيين، وكذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، لإعادة التفاوض على النص من خلال تبني تفسيرات تتوافق مع مصالحهم⁽³¹⁾.

كما يبرز تحدي آخر أمام تأثير المعاهدة الا وهو تأثير الأمن الإقليمي غير المستقر، ففي بعض الحالات يؤثر على رغبة الدولة في الانضمام إلى معاهدة لديها القدرة على الحد من قدرتها على نقل الأسلحة، إذ لا تزال بعض المخاوف تطرح بشأن صلاحية اتخاذ القرار غير المتسقة من حيث تراخيص التصدير التي تمنحها معاهدة تجارة الأسلحة للدول المصدرة، فضلاً عن تأثيرها على الاتفاقيات الثنائية الراهنة⁽³²⁾.

ومما يلاحظ أيضاً أن المعاهدة لم تضع حلولاً جذرية لمسائل السوق السوداء للأسلحة والتي تشمل شراء ونقل الأسلحة بطرق غير قانونية ودون موافقة الحكومة الرسمية، وكذلك السوق الرمادي التي تشمل شراء ونقل الأسلحة بمعرفة الحكومة الرسمية عن طريق أنشطة تقوم على استغلال الثغرات في القوانين الوطنية والدولية⁽³³⁾، كل هذه العمليات لنقل وشراء الأسلحة لم تكن المعاهدة الى الوقت الحالي قادرة على معالجتها بشكل جذري ونهائي فالأسواق السوداء لا تزال تعود بمبالغ طائلة بسبب الأسلحة.

كما ان المتتبع للأحداث العالمية التي ارتبطت بعمليات نقل الأسلحة بين الدول سوف يلاحظ بإنها في حالة مستمرة فالصراع في افريقيا والشرق الأوسط والحرب الروسية الأوكرانية اثبتت إلى حدّ ما إن المعاهدة تواجه صعوبات في التطبيق وهو ما يحد من فاعليتها في انهاء تدفقات السلاح غير المشروعة.

في النهاية إن هذه المعاهدة تتضمن مجموعة المبادئ الأخلاقية والقانونية التي دفعت الدول إلى بذل الجهود لتنظيم نقل الأسلحة، وبالتالي تعتمد فعالية هذه المعاهدة على حسن تنفيذ هذه الأحكام والالتزام بها، وهذا ما أدى في كثير من الأحيان إلى وجود أوجه قصور معينة في تنفيذ بنود المعاهدة، إذ تسمح للدول الأطراف بالتصرف على هذا النحو كما إن اليه حسن النية في التنفيذ يعيق انضمام دول أخرى إليها⁽³⁴⁾.

الخاتمة:

ختاماً أن معاهدة تجارة الأسلحة تعد من أبرز المحاولات الدولية التي تهدف إلى وضع إطار قانوني خاص بتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية وربطها باعتبارات الأمن الدولي واحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. إذ أسهمت المعاهدة في نقل هذا المجال من كونه شأنًا سياديًا خالصاً إلى كونه جزءاً من منظومة دولية قائمة على مبادئ الحوكمة والتعاون الدولي، وهو ما يعكس تحولاً نوعياً في مقاربة قضايا الأمن والتسلح في النظام الدولي المعاصر.

لقد أظهرت هذه الدراسة أن فعالية المعاهدة في تنظيم الأمن الدولي ترتبط بها مجموعة من التحديات، أبرزها تباين مصالح الدول، وضعف الالتزام الكامل بأحكامها، وعدم انضمام بعض (الدول المهمة في النظام الدولي) والمؤثرة بشكل واضح في سوق السلاح العالمي، كذلك استمرار النزاعات المسلحة التي تغذيها اعتبارات القوة والسياسة. كما أن الاعتماد الكبير على السيادة والارادة الوطنية في تنفيذ بنود المعاهدة يعيق من قابليتها على تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

إن المعاهدة تمثل خطوة جادة نحو تعزيز الحوكمة الدولية في مجال الأمن الدولي، لكن على الرغم من ذلك فإنها لا تزال بحاجة إلى دعم دولي أكبر في جوانب مهمة مثل توسيع نطاق الانضمام (الدول المهمة في النظام الدولي)، وتعزيز آليات التنفيذ، وكذلك زيادة حجم التعاون الدولي بما يعزز من قدرتها في تعزيز هدفها الأهم وهو زيادة السلم والأمن الدوليين.

الهوامش:

- (1) محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الطلبي الحقوقية، بيروت، 2019، ص 540.
- (2) Roberto Dandisch, Taking Stock of the arms Trade Treaty: Processes and Forums, SIPRI, August 2021, p.2.
- (3) Ibid, p.2.
- (4) جيوفانا ماليتا، لوريان هيو، معاهدة تجارة الأسلحة، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية/ معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي، بيروت، 2024، ص 642.
- (5) Arms Trade Treaty, Available in: <https://thearmstradetreaty.org/treaty-status.html>
- (6) المادة (22): معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013.
- (7) Arms Trade Treaty, Op, cit.
- (8) Gaurav Sharma, Marc Finaud, The Arms Trade Treaty (ATT) and Asia's Major Power Defiance - India, China, Pakistan, and Indonesia, Strategic Security Analysis, Geneva Center for Security Policy (GCSP), May 2019, p.3
- (9) The Arms Trade Treaty 2013, Academy Briefing No(3), Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, June 2013, p.7.
- (10) المادة (6): معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013.
- (11) Roberto Dandisch, Op, cit, pp.2-3.
- (12) جياكومو بيرسي باولي، ايلي كيتوماكي، السبيل إلى إقرار معاهدة دولية لتجارة الأسلحة فهم العوائق والتحديات في جنوب شرق آسيا، مؤسسة راند، كاليفورنيا/ كامبردج، 2016، ص 11.
- (13) Roberto Dandisch, Op, cit, pp.2-3.
- (14) Andrea Edoardo Varisco , Giovanna Maletta, and Lucile Robin. Taking Stock of the Arms Trade Treaty: Achievements, Challenges and Ways Forward. Stockholm: SIPRI, 2021, p. 1.
- (15) المادة (2): معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013.
- (16) المادة (3): معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013.
- (17) أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة فرق عمل تعزيز القدرات الأمنية المتعددة الأطراف، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (90)، أبو ظبي، 2010، ص 29-30.
- (18) رحمان مهدي، مساهمة معاهدة تجارة الأسلحة في تعزيز السلم والأمن الدولي، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد (1)، المجلد (6)، 2022، ص 35.
- (19) الحسين شكراني، يوسف عنتار، عكاشة بن المصطفى، نظريات العلاقات الدولية من التأسيس إلى المراجعات الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2026، ص 97.
- (20) حنان نايف ملاعب، التعاون الدولي، منشورات الطلبي الحقوقية، بيروت، 2015، ص 55.
- (21) Tobias Vestner, Prohibitions and Export Assessment: Tracking Implementation of the Arms Trade Treaty, Geneva Paper 23/19, Geneva Center for Security Policy (GCSP), March 2019, p.3.
- (22) المادة (16): معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013.
- (23) Sibylle Bauer, Mark Bromley, Implementing the Arms Trade Treaty: Building on Available Guidelines and Assistance Activities, SIPRI, May 2015, p.3

- (24) المادة (1): معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013.
- (25) المادة (7): معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013.
- (26) غزال مفتاح، جهود الأمم المتحدة في مراقبة انتشار الأسلحة: دراسة معاهدة تجارة الأسلحة التقليدية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد (1)، المجلد (5)، 2019، ص 261.
- (27) Tobias Vestner, Op, cit, pp. 5-6.
- المادتين (6) (7): معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013.
- (28) Gaurav Sharma, Marc Finaud, Op, cit, p. 3.
- (29) Arms Trade Treaty, Available in: <https://thearmstradetreaty.org/treaty-status.html>
- (30) Zeynep Kologlu, The Arms Trade Treaty, in: in Gian Ege, Christian Schwarzenegger, Monika Stempkowski (eds), Arms Trafficking, Berlin, Bern: Carl Grossmann, 2022, p.119.
- (31) Roberto Dandisch, Op,cit, p.4.
- (32) جياكومو بيرسي باولي، ايلي كيتوماكي، مصدر سبق ذكره، ص 29.
- (33) نقلاً عن: فادي عبدالغني الأحمر، الفساد في تجارة الأسلحة الدولية، مجلة دراسات وابحاث، العدد (2)، المجلد (11)، 2019، ص 409.
- (34) Zeynep Kologlu, Op,cit, pp.119-120.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

- 1- أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة فرق عمل تعزيز القدرات الأمنية المتعددة الأطراف، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (90)، أبو ظبي، 2010.
- 2- جياكومو بيرسي باولي، ايلي كيتوماكي، السبيل إلى إقرار معاهدة دولية لتجارة الأسلحة فهم العوائق والتحديات في جنوب شرق آسيا، مؤسسة راند، كاليفورنيا/ كامبردج، 2016.
- 3- جيوفانا ماليتا، لوريان هيو، معاهدة تجارة الأسلحة، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية/ معهد ستوكهولم لبحاث السلام الدولي، بيروت، 2024.
- 4- الحسين شكراني، يوسف عنتر، عكاشة بن المصطفى، نظريات العلاقات الدولية من التأسيس إلى المراجعات الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2026.
- 5- حنان نايف ملاعب، التعاون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015.
- 6- رحمانى مهدي، مساهمة معاهدة تجارة الأسلحة في تعزيز السلم والأمن الدولي، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد (1)، المجلد (6)، 2022.

- 7- غزال مفتاح، جهود الأمم المتحدة في مراقبة انتشار الأسلحة: دراسة معاهدة تجارة الأسلحة التقليدية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد (1)، المجلد (5)، 2019.
- 8- فادي عبدالغني الأحمر، الفساد في تجارة الأسلحة الدولية، مجلة دراسات وابحث، العدد (2)، المجلد (11)، 2019.
- 9- محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2019.
- 10- معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013.

ثانياً: المصادر الانكليزية

1. Andrea Edoardo Varisco , Giovanna Maletta, and Lucile Robin. Taking Stock of the Arms Trade Treaty: Achievements, Challenges and Ways Forward. Stockholm: SIPRI, 2021 .
2. Arms Trade Treaty, Available in: <https://thearmstradetreaty.org/treaty-status.html>
3. Gaurav Sharma, Marc Finaud, The Arms Trade Treaty (ATT) and Asia's Major Power Defiance - India, China, Pakistan, and Indonesia, Strategic Security Analysis, Geneva Center for Security Policy (GCSP), May 2019 .
4. Roberto Dandisch, Taking Stock of the arms Trade Treaty: Processes and Forums, SIPRI, August 2021 .
5. Sibylle Bauer, Mark Bromley, Implementing the Arms Trade Treaty: Building on Available Guidelines and Assistance Activities, SIPRI, May 2015.
6. The Arms Trade Treaty 2013, Academy Briefing No(3), Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, June 2013 .
7. Tobias Vestner, Prohibitions and Export Assessment: Tracking Implementation of the Arms Trade Treaty, Geneva Paper 23/19, Geneva Center for Security Policy (GCSP), March 2019 .
8. Zeynep Kologlu, The Arms Trade Treaty, in: in Gian Ege, Christian Schwarzenegger, Monika Stempkowski (eds), Arms Trafficking, Berlin, Bern: Carl Grossmann, 2022 .